Document: EC 2016/91/W.P.7/Add.1
Agenda: 8
Date: 14 March 2016
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

تعليقات مكتب التقييم المستقل في الصندوق على العرض التجميعي للدروس المستفادة من مبادرة تقييم الأثر في فترة التجديد التاسع لموارد الصندوق

مذكرة إلى السادة أعضاء لجنة التقييم

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Oscar A. Garcia
مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق
رقم الهاتف: 2274 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: o.garcia@ifad.org

Fabrizio Felloni
كبير موظفي التقييم
مكتب التقييم المستقل في الصندوق
رقم الهاتف: 2361 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: f.felloni@ifad.org

Simona Somma
مسؤولة التقييم
مكتب التقييم المستقل في الصندوق
رقم الهاتف: 2124 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: s.somma@ifad.org

نشر الوثائق:

Alessandra Zusi Berges
القائمة بأعمال مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2092 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

لجنة التقييم – الدورة الحادية والتسعون
روما، 29–30 مارس/آذار 2016

للاستعراض

Document:	EB 2016/117/R.8/Add.1
Agenda:	7
Date:	2016
Distribution:	Public
Original:	English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

تعليقات مكتب التقييم المستقل في الصندوق على العرض التجميعي للدروس المستفادة من مبادرة تقييم الأثر في فترة التجديد التاسع لموارد الصندوق

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Oscar A. Garcia
مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق
رقم الهاتف: 2274 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: o.garcia@ifad.org

Fabrizio Felloni
كبير موظفي التقييم
مكتب التقييم المستقل في الصندوق
رقم الهاتف: 2361 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: f.felloni@ifad.org

Simona Somma
مسؤولة التقييم
مكتب التقييم المستقل في الصندوق
رقم الهاتف: 2124 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: s.somma@ifad.org

نشر الوثائق:

Alessandra Zusi Bergés
القائمة بأعمال مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2092 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة السابعة عشرة بعد المائة
روما، 13–14 أبريل/نيسان 2016

للاستعراض

تعليقات مكتب التقييم المستقل في الصندوق على العرض التجميعي للدروس المستفادة من مبادرة تقييم الأثر في فترة التجديد التاسع لموارد الصندوق

الخلفية

1- قرَّر مجلس محافظي الصندوق عند اعتماده تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد التاسع لموارد الصندوق (GC 35/L.4) في فبراير/شباط 2012 تعزيز إطار قياس النتائج المؤسسية في الصندوق عن طريق إدراج مؤشرين وهدفين رئيسيين جديدين: (1) عدد الأشخاص الذين يخرجون من دائرة الفقر: 80 مليون؛ (2) عدد الأشخاص الذين يحصلون على خدمات من المشروعات التي يدعمها الصندوق: 90 مليون.

2- وبالإضافة إلى ذلك ومن أجل تعزيز تقييم الأثر، أدخلت في إطار قياس النتائج مؤشرات جديدة أخرى، بما في ذلك: (1) ملكية الأسر للأصول كمؤشر غير مباشر لدخل الأسر في المجموعة المستهدفة؛ (2) طول مدة موسم الجوع كمقياس للأمن الغذائي في الأسر المستهدفة؛ (3) سوء تغذية الأطفال كمقياس للأمن التغذوي للأفراد في المجموعة المستهدفة.

3- ومن أجل قياس الأداء على أساس المؤشرات المذكورة أعلاه وما يقابلها من مستويات مستهدفة والإبلاغ عنها، قرر المجلس التنفيذي "إجراء وصياغة والإبلاغ عن حوالي 30 مسحاً من مسوحات الأثر على مدى فترة التجديد التاسع للموارد" (2013–2015). ويهدف التقرير المعروض على المجلس التنفيذي للنظر فيه في دورته السابعة عشرة بعد المائة الذي أعدته إدارة الصندوق بعنوان عرض تجميعي للدروس المستفادة من مبادرة تقييم الأثر في فترة التجديد التاسع لموارد الصندوق، إلى الاستجابة للالتزامات المذكورة آنفاً.

تعليقات عامة

4- يشيد مكتب التقييم المستقل في الصندوق بإدارة الصندوق ودوله الأعضاء على الالتزامات الجريئة المذكورة أعلاه، لا سيما تحديد مستوى مستهدف مؤسسي لعدد الأشخاص الذين يخرجون من دائرة الفقر. ويُعبر ذلك عن ازدياد اهتمام المنظمة بتعزيز الشفافية وبقياس النتائج المتحققة من خلال تدخلاته الإنمائية والإبلاغ عنها. ويدل ذلك أيضاً على عزم الصندوق الاستفادة بطريقة منهجية من عملياته من أجل تحسين تصميم العمليات الجارية والمقبلة وتنفيذها.

5- ويحيط مكتب التقييم المستقل في الصندوق علماً بأن الإدارة أعدت مذكرة إعلامية عن منهجيات تقييم الأثر في فترة التجديد التاسع لموارد الصندوق وأطلعت المجلس التنفيذي عليها. وأصدرت إدارة الصندوق أيضاً في عام 2014 دليلاً مرجعياً لتقييم الأثر ليكون وثيقة رئيسية يسترشد بها موظفو الصندوق وأصحاب المصلحة المعنيون. وجرى أيضاً تعزيز الحوار والتعاون مع مكتب التقييم المستقل، خاصة من أجل الاستفادة من خبرة المكتب ودرايته الفنية في إجراء تقييمات الأثر اللاحقة.

6- وبعد متابعة دقيقة لمبادرة تقييم الأثر في فترة التجديد التاسع لموارد الصندوق واستناداً إلى استعراض شامل للتقرير التجميعي الذي أصدرته الإدارة، يطرح مكتب التقييم المستقل القضايا التالية الجديرة بالتفكير والمناقشة في الوقت الذي يتجه فيه الصندوق نحو زيادة تعزيز جهوده في إجراء تقييمات دقيقة للأثر.

مجالات في حاجة إلى مزيد من التفكير

7- **محور التركيز في التقرير التجميعي وقاعدة أدلته.** يرحب مكتب التقييم المستقل بالتقرير التجميعي الذي يتيح فرصة فريدة لمناقشة النتائج التي تحققت من خلال تدخلات الصندوق، والفرص المنهجية والتحديات التي ينطوي عليها التقييم الدقيق للأثر والإبلاغ عنه. ويعطي التقرير بصفة خاصة صورة جيدة عن اختيار المشروعات، والقيود التي تحد من توافر البيانات، والتحديات التي ينطوي عليها إسناد الأثر، خاصة في قطاع الزراعة. ويود مكتب التقييم المستقل أن يشير إلى بعض المجالات الإضافية التي كان يمكن أن تزيد من إثراء التقرير التجميعي.

8- أولاً، يؤكد التقرير أن 139 مليون مستفيد حصلوا على خدمات عن طريق المشروعات الممولة من الصندوق. ويتجاوز ذلك كثيراً المستوى المستهدف المحدَّد بتسعين مليون شخص في فترة التجديد التاسع لموارد الصندوق ويمثل بالتالي نتيجة إيجابية. ومع ذلك، كان يمكن إثراء التقرير بإيضاحات إضافية (مثل تحديد ما إذا كان العدد الإجمالي للأشخاص الذين تم الوصول إليهم يشمل المستفيدين المباشرين وغير المباشرين) وبمعلومات أكثر عن جودة البيانات التي يستند إليها التحليل.

9- ويلاحظ التقرير أيضاً أن 43.2 مليون من السكان الريفيين لمسوا زيادات كبيرة في إيرادات الزراعة، ومكاسب كبيرة في ملكية الدواجن (28.8 مليون) وزيادة في الأصول الحيوانية (22.8 مليون)، وأن 10 ملايين مستفيد شهدوا زيادات في كل مجال من المجالات التالية: الأصول الإنتاجية، وتمكين المرأة، والتنوع الغذائي، والحد من التعرض للصدمات. وبينما يلاحظ مكتب التقييم المستقل أن الفقر ظاهرة معقدة ومتشابكة ومتعددة الأبعاد، ربما كان من المفيد أن يقدِّم التقرير أيضاً تقديراً لعدد لأشخاص الذين انتشلوا من الفقر باستخدام خط الفقر المعترف به دولياً، وهو 1.25 دولار أمريكي يومياً.

10- ويعرض الجدول 3 صورة عامة عن الأثر المقدَّر على المستفيدين بالنسبة المئوية في كل مجالات الأثر (الحراك الاقتصادي، والقدرة على الصمود، والتغذية، والزراعة، والثروة الحيوانية، وتمكين المرأة) مقارنة بالمجموعة المرجعية. وتعرض الوثيقة، في إطار مجالات الأثر الستة، بيانات تتعلق بما يلي: (1) ملكية الأصول الأسرية عن طريق تقييم مؤشر الأصول الكلية، ومؤشر الأصول المعمِّرة، ومؤشر الأصول الإنتاجية؛ (2) التغذية، عن طريق تقييم التنوع الغذائي؛ (3) الزراعة، عن طريق إدراج بيانات عن التنوع الزراعي وإيرادات الزراعة وغلاتها. غير أن التقرير لا يتضمن معلومات عن مؤشرين محددين، هما "طول موسم الجوع" و"سوء التغذية بين الأطفال"، ويمثل هذان المؤشران بُعدين رئيسيين في تعزيز سُبل معيشة أفضل بين السكان الريفيين الفقراء ويدخلان في صميم هدف تعزيز التحوُّل الريفي المستدام والشامل الذي يسعى الصندوق إلى تحقيقه. والخلاصة أن التقرير التجميعي لم يُشر صراحة إلى ثلاثة مؤشرات جديدة جرى الاتفاق عليها مع الدول الأعضاء في فبراير/شباط 2012.

11- وثانياً، يتضمن التقرير التجميعي في قسمه الثالث عرضاً جيداً للدروس المتعلقة بالأساليب. وهذه الدروس مفيدة في الوقت الذي يمضي فيه الصندوق قدماً في تصميم وتنفيذ تقييمات الأثر في فترة التجديد العاشر وما بعدها. غير أن الوثيقة كان يمكن أن تستفيد من إدراج قسم عن القضايا العامة والممارسات السليمة والدروس المتعلقة بالأسباب التقريبية للأداء الذي يحقق مستويات جيدة أو أقل من جيدة في التدخلات

الإنمائية التي يضطلع بها الصندوق. وسوف يتسم ذلك بأهميته من الآن فصاعداً في تحقيق هدف التعلم الذي تسعى إلى تحقيقه مبادرة تقييم الأثر، وهو تحسين الفعالية الإنمائية.

12- وثالثاً، بالرغم من أن الجدول 1 يعرض صورة عامة عن قائمة المشروعات التي تغطيها مبادرة تقييم الأثر، فإن قلة الأدلة الداعمة الواردة في التقرير التجميعي لا تتيح إجراء تقييم مستنير لمدى دقة المنهجية أو تقديرات الأثر وتوقعاته في القسم الثالث من الجزء باء. من ذلك على سبيل المثال عدم الإشارة إلى متوسط أحجام العينات في أي دراسة من الدراسات، وعدم عرض أي موجز يلخص الأساليب الإحصائية المتبعة في إسناد الأثر؛ وعدم تقديم وصف وافٍ يبين تقنيات الاستقراء، وكذلك عدم الإشارة إلى المراجع التي اعتمدت عليها كل دراسة عند الاقتضاء. وعلاوة على ذلك، لم ترد أي إشارة إلى عملية ضمان الجودة المتبعة لتقييم نواتج تقييمات الأثر. وأخيراً، سيكون من المفيد للإدارة من الآن فصاعداً أن تنظر في الكشف عن كل دراسة من الدراسات، وهو ما يمكن أن يفيد شريحة أوسع من الجمهور.

13- **القضايا المفاهيمية**. يتضمن القسم الثاني من الجزء ألف عرضاً مفيداً يتناول القضايا المفاهيمية المرتبطة بالتقييم الدقيق للأثر بعد انتهاء المشروع، لا سيما إسناد الأثر. ويتناول هذا القسم بالوصف مفهومي المجموعتين التجريبية والمرجعية، ويلاحظ أنه "يمكن إسناد الأثر إلى تدخلات الصندوق لأن المجموعتين التجريبية والمرجعية متماثلتان في كل النواحي باستثناء حصول المجموعة التجريبية على المشروع". غير أنه استناداً إلى خبرة مكتب التقييم المستقل في إجراء تقييمات الأثر، هناك بُعدان آخران يمكن أن يؤثرا على المجموعة المرجعية، ويتعين مراعاة هذين البعدين في التصميم وفي منهجية إسناد الأثر. ويرتبط هذان البُعدان بمفهومي "الآثار غير المباشرة" و"التلوث".

14- ويقصد بالآثار غير المباشرة أن المجتمعات المحلية التي لا يغطيها المشروع يمكن أن تستفيد أيضاً بطريقة غير مباشرة من تدخلات المشروعات، وذلك على سبيل المثال من خلال الاتصال فيما بين المزارعين. ويشير التلوث إلى التدخلات الإنمائية الأخرى (مثل المشروعات الزراعية المماثلة الممولة من شركاء إنمائيين آخرين أو من الحكومة) التي يمكن أن تغطي أعضاء المجموعة المرجعية، ويمكن بالتالي أن تحاكي نوع المدخلات التي تقدمها تدخلات الصندوق إلى المجموعة التجريبية. وينبغي عزل هذين الجانبين قدر المستطاع باستخدام تقنيات محددة أثناء جمع البيانات وتحليلهما توخياً لمزيد من الدقة في إسناد الأثر إلى عمليات الصندوق.

15- **تقارير إنجاز المشروعات**. يعتمد التقرير التجميعي عن تقييم الأثر في فترة التجديد التاسع لموارد الصندوق أيضاً على تقارير إنجاز المشروعات عن طريق "تحليل المحتوى" تحليلاً منهجياً لتحديد الادعاءات بشأن نجاح المشروعات. ويلاحظ مكتب التقييم المستقل أن تقارير إنجاز المشروعات تشكل مكونات حاسمة في نظام التقييم الذاتي في الصندوق، وأن الإدارة بذلت مؤخراً جهوداً لترشيد إصدارها، بما في ذلك تحديد تصنيفات لمختلف معايير التقييم التي تغطيها تلك التقارير. وتُبذل أيضاً جهود لتحسين عملية ضمان جودة النتائج النهائية المتوخاة. غير أن تأثير هذه المقاييس الأخيرة لن تتحقق على الأرجح إلاّ في تقارير إنجاز المشروعات المقبلة.

16- وبعد إدخال سياسة التقييم المعدلة في الصندوق (2011)، تحقق مكتب التقييم المستقل من صحة جميع تقارير إنجاز المشروعات وأدرج قسماً يتناول تقييم جودتها العامة باستخدام أربعة مؤشرات: النطاق، وجودة

البيانات، والأساليب، والدروس المستفادة والصدق. وترى جميع عمليات التحقق التي أجراها مكتب التقييم المستقل إجمالاً أن جودة تقارير إنجاز المشروعات متباينة بدرجة كبيرة وأن ثمة مجالاً كبيراً لتحسينها. والواقع أن التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لعام 2015 يلاحظ أن "... التحديات في إصدار تقارير إنجاز المشروعات ما زالت، إلى جانب جودة البيانات المستخدمة، تكمن في التركيز على المخرجات أكثر من التركيز على النواتج، والتضارب بين السرد والتصنيف". والخلاصة أنه ينبغي توخي الحذر عند النظر في تحليل المحتوى الوارد في التقرير التجميعي، مع مراعاة تباين جودة تقارير إنجاز المشروعات التي صدرت في الماضي.

17- **مناقشة الاستنتاجات الرئيسية وتفسيرها.** يعرض الجدول 3 الاستنتاجات المتعلقة بمجالات الأثر الستة و16 مؤشراً. ومع ذلك، كان يمكن إثراء التقرير بشرح أوفى لطبيعة البيانات وتفسير الاستنتاجات. وكان يمكن للتقرير بصفة خاصة أن يناقش بشكل أفضل إمكانية النظر إلى متوسط التأثيرات المقدَّرة الناشئة عن عينة المشروعات الإجمالية، باعتبارها "كبيرة" والمعايير التي يستند إليها اختيارها.

18- وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فإن للصندوق تاريخ مؤكد وميزة نسبية في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في كل الأقاليم، وهو ما تؤكده أيضاً التقييمات التي أجراها مكتب التقييم المستقل في الصندوق. ويتضمن الجدول 3 من التقرير تقديراً للأثر على "تمكين المرأة" باستخدام "الأبعاد الجنسانية" باعتبارها مؤشر النواتج الوحيد. غير أن التقرير لا يوضح الأبعاد التي يغطيها، كما أن التقرير لا يعالج تمكين المرأة على أي نحو معيَّن. ولعل هذا المجال يستحق بالتالي اهتماماً أكثر في دراسات الأثر والتقارير التجميعية المقبلة.

19- **المساءلة والتعلم.** يؤكد التقرير أنه "ينبغي اختيار تقييمات الأثر المقبلة وتنظيمها على نحو ييسر التعلم ويصل به إلى حدوده القصوى. ويعني ذلك ضمنياً اختيار المشروعات عن قصد في الحالات التي من المرجح أن يتحقق فيها أكبر قدر من التعلم ...". ويتفق مكتب التقييم المستقل على ضرورة تعظيم فرص التعلم من تقييمات الأثر حتى يمكن للدروس المستفادة أن تثري تصميم المشروعات وتنفيذها من أجل تحقيق أثر أفضل.

20- ويؤكد مكتب التقييم المستقبل في الوقت نفسه أهمية ضمان التوزان المطلوب بين تعزيز المساءلة والتعلم عند اختيار المشروعات التي تتناولها تقييمات الأثر في المستقبل. ولا يمثل قياس النتائج والإبلاغ عنها (أي بُعد المساءلة في التقييم) مجرد شرط مسبق لتوليد الدروس المستفادة، بل يساعد كذلك على تعزيز مصداقية الصندوق باعتباره منظمة تركز باستمرار على قياس نتائجه والإبلاغ عنها بشفافية. ومن هنا فإن اختيار المشروعات لتقييم أثرها في المستقبل ينبغي أن يحقق التوازن السليم بين تعزيز المساءلة والتعلم والتأكد من أن عينة المشروعات تمثل عمليات الصندوق.

21- ولا غبار على التوصية بالتركيز في المستقبل على مجموعة مقارنة من المؤشرات. وسوف يكون من المفيد من الآن فصاعداً أن توضح إدارة الصندوق الطريقة التي تعتزم بها التعامل مع هدف انتشال 80 مليون شخص من الفقر في فترة التجديد العاشر في موارد الصندوق وذلك باستخدام مجموعة أوسع من المؤشرات في تقاريرها المقبلة.

22- **الرصد والتقييم.** يعترف الصندوق عن حق بأن نُظم الرصد والتقييم على مستوى المشروعات هي الركيزة التي تستند إليها أعمال تقييم الأثر، بما في ذلك أهمية تحديد نظرية المشروع للتغيير، وتحديد المجموعة المناسبة من المؤشرات، وضمان جمع البيانات الأساسية والبيانات المقطعية الزمنية في الوقت المناسب أثناء التنفيذ. ومن المفيد أيضاً التركيز على تقييمات الأثر السابقة لأنها تسمح بإجراء استعدادات كافية لتقييم الأثر منذ البداية أثناء تصميم المشروع.

23- وبالرغم من استخدام بعض المقاييس لتحسين الجوانب المذكورة أعلاه في عملية الصندوق، من الأبعاد الرئيسية التزام الحكومة وموظفي المشروع بضمان العناية الواجبة بأنشطة الرصد والتقييم. وتكشف التقييمات المستقلة عن أن عوامل عديدة تقيِّد تحسين الرصد والتقييم، مثل سرعة تبديل موظفي الرصد والتقييم، وضعف فهم أساليب الرصد والتقييم، وعدم الاهتمام الكافي بتوضيح النواتج والأثر. ولذلك ينبغي النظر إلى حتمية بناء حوافز لتعزيز قدرات الرصد والتقييم لدى الحكومات باعتبارها أولوية في المستقل.

ملاحظات ختامية

24- يؤكد مكتب التقييم المستقل مجدداً تقديره للجهود المبذولة من الصندوق لإجراء مزيد من التقييمات المنهجية لنتائج عملياته، ويعترف بالقدر الهائل من العمل الذي تطلبه ذلك وما فرضته تلك العملية من تحديات.

25- ويمكن بشكل عام أن تسهم مبادرة الصندوق لتقييم الأثر في تعزيز نظام الإدارة القائمة على النتائج والمساهمة في نهاية المطاف في تحسين فعالية وأثر العمليات الممولة من الصندوق. ويشجع مكتب التقييم المستقل الإدارة على أن تولي المراعاة الواجبة للتعليقات الواردة أعلاه في تقييمات الأثر التي ستضطلع بها في المستقبل، وأن تكون جاهزة لمزيد من الحوار حول تلك المسألة.